

## الخدمات الطبية إشكاليات الواقع ورهانات المستقبل

- تعتبر الخدمات الطبية في هذا العصر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة , حيث انه لا يمكن خلق تنمية في غياب أو قصور بصحة القائمين على تحقيق هذه التنمية , إضافة إلى أن الحقائق الجديدة في هذا العالم والمتمثلة في :
1. التغير السريع للعالم على كل المستويات وتداعياته على الصحة
  2. زيادة الاستخدام لتقنية المعلومات في كافة أوجه الحياة ومن أهمها تقديم الخدمات الصحية
  3. النمو المضطرد لعدم المساواة في الدخل بين المواطنين وبالنتيجة عدم المساواة في الخدمات الصحية
  4. تزايد أعداد السكان من الكهول وعبء التحديات الصحية المترتبة على ذلك
  5. التطور السريع في المفاهيم والممارسات للطب الحديث وضرورة مواكبته
- كما أن مواكبة التطورات السريعة والكبيرة في مجال الصحة تحتاج إلى إعادة النظر في واقع الخدمات الصحية الموجود حاليا من كافة النواحي العلمية , والتقنية , والإدارية , والتشريعية .

لاشك بان نظام الخدمات الطبية (آلية توفير الخدمة التي تلبي الاحتياجات الصحية للأفراد) أو بمعنى آخر " جملة المنظمات والمؤسسات التنفيذية والموارد المكرسة لتحقيق وتحسين السلامة الصحية " يعاني من صعوبات متراكمة ومتفاقمة , وبالرغم من الميزانية الكبيرة خلال العام 2007 , والتي تضاعفت مرات عديدة مقارنة بالسنوات السابقة إلا انه من الصعوبة بمكان أن نلاحظ أي تحسن في آلية عمل النظام وعلى كل المستويات وبالأخص في مجال الحوادث والإسعاف ومجال الأمراض المزمنة والسرطانية. ماعدا بعض التجهيزات غير المدروسة في كثير من الأحيان هنا وهناك .

فأليات عمل الجهات المسنولة عن الخدمات الصحية بالجمهورية المتمثلة في ضخ المال وتبني سياسات أصلحية ؟؟؟؟؟ لا تعدو أن تكون ردود فعل أكثر منها برامج للقطاع الصحي المعطوب تظل قاصرة نتيجة لعدم معالجة المشكل الأساسي وهو أن النظام الصحي الحالي وتركيبته التنظيمية والتشريعية والية صناعة القرار به لم تعد تواكب العصر لا من حيث المفهوم ولا من حيث الممارسة بل أن فشل السياسات الصحية الإصلاحية المطروحة حاليا سوف تعاني منه الاجبال القادمة أيضا وبالتالي فان المسألة تحتاج إلى روية ودراسات علمية والتوغل في التفاصيل .

إن حديثنا هنا يحاول التطرق لمستقبل الخدمات الطبية بهذا البلد من خلال قراءة لواقع النظام الصحي والسياسات المطروحة لإصلاحه .

من المعروف أن معظم الناس تعتمد أو تقدر بشكل مبالغ فيه السياسات قصيرة المدى والتي هي في الواقع حلول مؤقتة ومتوترة أكثر منها تخطيط مستقبلي لان الناس دائما تبحث عن المكاسب السريعة , وفي نفس الوقت لاتعطي التخطيط بعيد المدى أهمية كبيرة لان الكثير من المسؤولين يعتمدوا في نظرتهم للمستقبل على التوقعات وليس على التخطيط العلمي والمدروس بشكل ناضج . لذا فان التفكير بأننا نستطيع أن ندير نظام الخدمات الطبية بنفس الطريقة التي كان يدار بها خلال العشر سنوات الماضية على الأقل فهو امرأ يدعو لخيبة أمل , لان تعريف الصحة لم يعد يعني الخلو من المرض فقط ؟.

كما أن المستقبل بشكل عام لا يصنع من خلال التوقعات والأحلام, إنما من خلال العمل والاستثمار فيه وهو ما لا نراه حاليا . لأنه ما لم يتم التطرق للمكونات الأساسية لتوفير الخدمة الطبية واكتشاف مشاكل الخلل بالمنظومة الصحية ومعالجته بالطرق الحديثة فلن يكون هناك تحسن لمستوى الخدمات الطبية بل العكس هو الصحيح .  
ولمن يعينهم أمر الصحة وخدماتها نود أن نوضح أن النظام الصحي يركز على ثلاث أعمدة أساسية لأداء وظيفته تتمثل في :

أولا : التمويل والمقصود به الأموال اللازمة لتقديم الخدمة الصحية اللانقطة للمستفيدين وهي تمثل عادة بجزء من الناتج القومي لأي بلد يعتمد على الخزانة العامة أو عن طريق مؤسسات واليات مختلفة كالتأمين الطبي وما إلى ذلك , وبغض النظر عن طبيعة التمويل والياته ومصادره فإنه يظل أهم تحدي يواجهه توفير خدمات طبية لانقطة وذات جدوى نظرا للكلفة العالية الضرورية وأحيانا غير المتوقعة .

ثانيا : الولوج (الوصول ) للخدمة في الوقت والمكان المناسب من قبل المحتاجين لها. وهي تعني كيفية ادراة منظومة الخدمات الطبية من مستوياتها الدنيا إلى المستويات الأكثر تعقيدا , يمثل هذا الأمر أي كيفية إدارة الخدمات الطبية وتوفيرها للناس في الوقت والمكان المناسب أكثر الركائز المعطوية في منظومتنا الصحية بهذا البلد وما نراه ونعانيه من تدهور للقطاع الصحي هو نتيجة طبيعية جدا لطريقة ادارتنا للخدمات الطبية .

ثالثا : توفير خدمات طبية ذات نوعية عالية الجودة مبنية على المفاهيم والممارسة الحديثة للطب , أي الطب المبني على البراهين وهذا لا يتحقق إلا عن طريق استخدام التقنية الحديثة في مجال التشخيص والعلاج بالإضافة إلى التعليم الطبي المستمر والتدريب عالي النوعية للعناصر العاملة في مجال الرعاية الصحية وليس المفهوم القديم والذي لازال معمول به في كثير من مؤسساتنا الطبية أي مفهوم الطبي المبني على المحاولة والخطأ , يمثل التطوير التقني والتدريب المناسب لمواكبة المستجدات لكل العاملين بالقطاع مسالة حيوية للارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة للمحتاجين لها , فإذا عرفنا مستوى التدريب الذي يتلقاه العاملين بالقطاع من أطباء وتمريض وفنيين واداريين , وكذلك مستوى تجهيزاتنا وامدادنا الطبي التي يتبجح بها بعض من المسؤولين المنافقين فيجب ألا نفا جاء بتوعية الخدمة .

يمكننا الادعاء هنا بان إشكاليات واقع الخدمات الطبية تتمثل في نقص التمويل الكافي لتقديم خدمات مناسبة والادهى من ذلك ان ماهو مخصص من مال للقطاع بالرغم من انه غير كافي فان جزء كبير منه يضيع في ازقة الفساد والرشوة والسرقة وعلى حساب المرضى الذين لاحول ولاقوة لهم , بالإضافة إلى سوء إدارة القطاع وفقا للمنظومة الإدارية والياتها التشريعية والفنية الخ الخ . ونتيجة منطقية لذلك فان الخدمات المتوفرة حاليا لا ترتقي لمستوى خدمات عالية الجودة نتيجة لغياب الشروط الأساسية وهي التمويل الكافي والإدارة الجيدة وبمصطلحات أكثر وضوحا فان سبب تردي الخدمات الطبية يظل الفساد المالي والإداري المتفشي بهذا القطاع منذ سنوات طويلة .

يشكل القطاع الخاص مكتمل النمو والمؤطر قانونيا رافدا أساسيا للقطاع العام في مجال تقديم الخدمات الطبية , إلا أن الرهان عليه بالكامل وإلغاء القطاع العام الذي تموله وتشرف عليه الدولة يظل هذا الرهان خاسرا. لأسباب واضحة في بنية القطاع الطبي الخاص من حيث منطلقاته وغاياته اذ انه يعتمد أي القطاع الطبي الخاص على مرتكزين أساسيين وهما الربح والانتقائية وهما نقيضين

صارخين لمفهوم ودور القطاع العام/الدولة وهو المساواة في توفير الخدمة لكل إنسان لكونه إنسان فقط وبغض النظر عن أي معايير أخرى .

في رأينا نعتقد أن الرهان هو في المحافظة على مكتسباتنا والبني التحتية الموجودة حاليا الخدمية والتعليمية وتطويرها وفقا للأنظمة الحديثة للإدارة وتطوير وتفعيل القانون بما يحقق مصالح أفراد المجتمع ويحد من الفساد المستشري في هذا القطاع وقطاعات أخرى .

يظل الجدل يظل قائما ومستمر في كل مكان حول فاعلية النظام الصحي , ومع التسليم بأنه لا يوجد نظام مثالي للخدمات الطبية, إلا أن المقارنة الموضوعية للأنظمة الصحية في كثير من البلاد التي تمول خدماتها الطبية من الخزينة العامة يبين بان نظامنا الصحي يأتي في مرتبة متأخرة من حيث مستوى تقديم الخدمة الصحية وبالمقارنة مع الدول ذات التجارب الناجحة نسبيا يظل هناك الكثير لنتعلمه .

عامر التواتي بن ارحومه  
استاذ الجراحة / جامعة سبها  
[twati@sebhau.edu.ly](mailto:twati@sebhau.edu.ly)